التبيه للثاني والثالث وهو كل ما تعلق به الفعل اما ان يفعل الثبوت والانتفاء معا او يفعل الثبوت فقط او الانتفاء فقط فالاول هو الواجب والثاني والثبوت فقط او الانتفاء فقط فالاول هو الواجب والثاني والثالث المستحيل ومعنى قولنا متعلقه ان متعلقه اذا تعلق هو اثباتا اي او نفيا كما تقدم وهذا الاقسام انما هي لمتعلقه وهي المحكوم به ومعنى قولنا والضروري والنظري ان ثبوت احد من الواجب والجائز والمستحيل ينقسم ضروري وهو الذي يلزم من تصوره تصور نفس ولا تأمل في وقوعه وهو الذي يدرك بعد النظر والتأمل فيه ومثال الواجب الضروري الحيز للجوهر وهو احيز فان تصور هذا المعنى للجوهر ضروري لا يفتقر الى تأمل وتدبر لان كون الاثنين اكثر من واحد ومثال الواجب النظري ثبوت الفعل لفاعله عند من يقول ان الفعل لا يدرك الا بعد النظر والتأمل فيما يبنى عليه من المستحيلات كالدور والتسلسل ونحوه ونفي كل واحد من هذه الاربع عشر دليل بعيد والمستحيل كل نفي ايس عن الحي والساكن معا بحيث لا يوجد فيهم واحد منهما فان الفعل انما يتصور ثبوت هذا المعنى للجوهر ومثال المستحيل النظري كون الذات العلية جرما تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا فان استحالة هذا المعنى انما يدرك بالفعل بعد النظر فيما يبنى عليه من الادلة على استحالة قيام البارئ جل جلاله في ذاته تعالى للحوادث ومثال الجائز النظري اتصاف الجوهر بجميع الاكوان مثلا فان العقل يدرك ابتداء صحة وجود هذا المعنى وصحة عدمه له ومثال الجائز النظري تعذيب المطيع اذ نظر يعلم ان الفعل فيه جائز ابتداء جواز هذا الفعل ويتوهم مستحيلا واما بعد النظر في الادلة المثلثة بالمناسبة اليه تعالى نصا لا يقع له طاعة ولا ضرر ولا نفع يدخله في معصية كبرى او دونها فلا يتوهم ذلك بعد النظر في تلك الادلة والجائز العقلي الى ضروري ونظري مثل واجد من الستة ينقسم الى اثبات ونفي فاثبات اثنا عشر قسما تقابل كل واحد من الستة فالواجد للجائز الوجود والحادث

يوقوعه فيسمى الواجب الوقوع والاستحالة باخبار الشرع بعدمه وقوعه ويسمى المستحيل الوقوع فيه وما تقدم في تقسيم الواجب المستحيل انما هو الذي يتبين لا الوقوع فيهما من أفسام الجائز لو لا اخبار الشرع عن احدهما

- اولا واجب على من تلقا
- ممكنا من نفع ان يقع قبلا
- الله والرسولا بالصفات
- مما عليه نصب الايات

احترز بقولنا اولا واجب على المكلف وهو العاقل البالغ في حال تكونه مكلفا عن الذي هو مع الله ومع رسله عليهم الصلاة والسلام بالصفات التي نصب الله تعالى عليها الايات اي اولا دلالة والتي احيز اذا اتى بها على جهة الوجوب وانما قال ممكنا من نفع ليحترز به عن المكلف اذا لم يتمكن من النفع لعجاجات الموت له عند البلوغ فلا يجب عليه النظر اذ لم يتوصل به الا بالنفع والذي عن النفع يتضمن مفسدة وما ادى الى مفسدة فهي او واجب هو احد الاقوال في المسالة نسب الى الاشعري ايضا قيل انه قولان وقيل اول واجب القصد الى النظر لتوجيه العقل اليه بقطع العقل بمفاجئة له وهو مذهب دلالة واما الى ضمن وفاء الباقي او اول واجب اول جزء من النظر والنظر قال ابن الحسن هو الفكر الذي تم به الفيض على طن بغير الى العلم بطلب به من قام به علما او العلميات او غلبة طن في المظنونات والعلم هو الواجب هي الذي انطابق عن دليل مجمع على صحته عند من يعتد بالاجماع وهو الذي صاحبه ايضا وانه افتى غير معذور مخطئ في الظني اجتهد او قلد فالذي يفتي به المفتي لا يخالف فيه من حالف في ذلك الدليل الذي لا عن دليل او عن دليل لا يعتد به كالاجماع المنعقد على خلافه وقولنا عن دليل الى عن ضرورة او نظر ان احترز به من افتى به انطابق لا عن دليل وهو اصل المحض التقليد وانتزاع قول الغير من غير استناد الى دليل فان الزيادة عليه الجهور والمحققون من اهل السنة انه لا يجب الاكتفاء به في العقايد الدينية هذا في شرح القسم وهو العلم الذي لا اشتباه فيه فاما حصل الظن في المظنونات فاقوال